مجاز المجاز في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي

The metaphor of the metaphor in the Taj Al-Arous from Jawaher Al-Qamoos by Al-Zubaidi

م . د. سمية محمد طاهر عبدالله*

Dr. Sumayah Muhammad Taher Abdullah

ملخص البحث:

يتناول البحث مجاز المجاز في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، وبداية ظهور مصطلح مجاز المجاز، وعند من ظهر، ثم يكشف معناه، ويحدد مفهومه ، ويعرض مواضعه في تاج العروس . وقد أشار البحث إلى أنّ الزبيدي أخذ هذا المصطلح عن الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في كتابه أساس البلاغة دون تحديد المصطلح أو تفسيره، ونقل عنه في عدد من المواضع ، ثم زادَ عليه بالتوسع في مواضع أخرى .

يقع البحث في تمهيد وثلاثة مباحث ، يحدد التمهيد مفهوم مجاز المجاز، وعند من ظهر ، فيما جاء المبحث الأول في شواهد من مجاز المجاز نقله الزبيدي عن الزمخشري ، وخصّص المبحث الثاني بالحديث عن شواهد من مجاز المجاز انفرد الزّبيدي بها ، وجاء المبحث الثالث بذكر شواهد لألفاظٍ تبين من خلال التحليل أنّها تعدّ من مجاز المجاز ، وقد فات الزبيدي التنبيه إليها ، علمًا أنّها من مجاز المجاز .

* مديرية تربية نينوى/ اعدادية الفاو للبنات.

Abstract:

The research deals with the metaphor of metaphor in the book "The Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary" by Muhammad Murtada Al-Zubaidi (d. ١٢٠٥ AH) and the beginning of its appearance, and when it appeared, and reveals its meaning, defines its definition, and presents its positions in the crown. The research indicated that Al-Zubaidi took this term from Al-Zamakhsha. in his book The Foundation of Rhetoric without specifying the term or its interpretation, and it was quoted from it in a number of places, then he expanded on it and added to it in other places.

The research is located in a preface and three sections, the preamble defines the concept of the metaphor of the metaphor and when it appeared, while the first topic came in the evidence of the metaphor of the metaphor transmitted by Al-Zubaidi from Al-Zamakhshari, and the second section was devoted to the evidence from the metaphor of the metaphor, Al-Zubaidi was alone in it, and the third section came with evidence of the meanings of words considered from Metaphor metaphor has missed Al-Zubaidi alert and mentioned.

التمهيد / تحديد مفهوم مصطلحات البحث

المجاز لغة واصطلاحا :

المجاز لغة : مأخوذ من جاز ، يجوزُ ، جَوْزًا ، يقال : جاز المكان، إذا سار فيه، وأجازه: قطعه. وأجاز الشّيء ؛ أي : نفذه[١]، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) "الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخَر وَسَط الشيء... جُزْت الموضع: سِرْتُ فيه، وأجزته: خَلَّفْتُه وقطعته"[٢].

المجاز اصطلاحًا : " فكل كلمةٍ أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها ، لملاحظة بين الأول والثاني ، فهو مجاز"[٣]. فهو نقل اللفظ من حقيقته إلى كلمة أخرى ؛ لأنّهم أجازوا به موضعه

(١) – ينظر : العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) : ١٦٥/٦ ، وتاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٤٠٠هـ) : ٨٧٠/٣ ، ولسان العرب جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور (ت ٧١١هـ) : ٣٢٦/٥ .

(٢) – مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) : ٤٣٩/١.

(٣) – اسرار البلاغة ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ) ، : ٣٢٥ وما بعدها .

الحقيقي الأول إلى موضعه الثاني . وعرّفه الأصوليون : "كلُّ اسمٌ أُريد به غير ما وضع واضعها ، لملاحظة بين الثاني والأول فهو مجاز ..."[١] . وعرفه ابن أبي الأصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) : " والمجاز جنس يشتمل على أنواع كثيرة كالاستعارة والمبالغة والإشارة والإرداف ، والتمثيل ، والتشبيه ، وغير ذلك مما فيه عن الحقيقة الموضوعة للمعنى المراد ، فهذه الأنواع وإنْ كانت من المجاز فلكونها متعددة جُعِلَ لكل منها اسمٌ يعرفُ به ، ويميزه عن غيره من جنسه ...وقد خُصَّ النقاد نوعًا من أنواع المجاز بإبقاء اسم المجاز عليه "[٢] .

معنى مجاز المجاز :-

يُعدُّ الزمخشري (٥٣٨هـ) أول من استخدم مصطلح مجاز المجاز، وأشار إليه، إذ لم نجد عند سابقيه من استعمله ، وقد ذكره الزمخشري في كتابه (اساس البلاغة) دون بيان القصد من المصطلح ، واستشهد له في عدد من المواضع في كتابه ، من خلال أمثلة معدودة . ولم يحظ مجاز المجاز باهتمام أهل اللغة ، فلم نقف عليه إلّا عند عدد قليل منهم ، جاء بعد الزمخشري من العلماء فعرّفه، ووضح المقصود منه ، فقد تحدّث عزالدين بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ) عن التجوز بالمجاز عن المجاز : "وهو أنْ يُجعل المجازُ المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنّسبة إلى مجازٍ آخر ، فيُتجوّزُ بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقةٍ بينه وبين الثاني. مثال ذلك قوله تعالى :{ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا} سورة البقرة من الآية /٢٣٥ ، فإنّه مجازٌ عن مجاز ، فإنّ الوِطْءَ يُتجوّز عنه بالسِّرِّ ، لأنّه لايقع غالبًا إلّا في السِّرِّ ، فلما لازم السّر في الغالب سمّي سرًّا ، ويتجوز بالسّر عن العقد ؛ لأنّه سبب فيه ، فالمصححُ للمجاز الأول الملازمة، والمصححُ للمجاز الثاني التعبير باسم المُسبِب الذي هو السّرّ عن العقد الذي هو السّبب"[٣] .

نلاحظ من خلال النص الانتقالات المجازية للفظ الواحد من خلال أحد أنواع المجازات المختلفة في اللغة العربية، وغالبًا ما يكون المجاز المرسل في أحد أنواعه سببا لبناء مجاز على مجاز آخر، وتعدد الانتقالات الدلالية المجازية في اللفظ الواحد، وتعد هذه الانتقالات الدلالية شكلًا من أشكال التطور الدلالي عند العرب ، وتحدّث السيوطي عنه في كتابه الاتقان قائلا: " هو أن

(١) – فواتح الرّحموت بشرح مسلم الثّبوت ، للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السّهالوي (ت ١٢٢٥هـ) : ١٧١/١.

(٢) – تحرير التحبير في صناعة الشّعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، ابن أبي الأصبع المصري (٦٥٤هـ) ٤٥٧/١.

(٣) – الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز(مجاز القرآن) ، أبو محمد عزالدين بن عبدالسلام السّلمي (٦٦٠هـ) : ٤٥٢ .

يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر فيتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما "[١] .

مما تقدّم يتضح أنّ المجاز الذي يكثر استعماله أصلًا يتفرّع عنه مجاز آخر لايخرج عن كونه مجاز آخر، مع وجود علاقة بينهما تجمعهما على كل حال، وينشأ ذلك بتعاقب الحِقب والأجيال وإنْ اختلف احيانا القول بالأصلية والفرعية بين المجازين بتباين، واختلاف وجهات النظر. وتحدّث البطليوسي في كتابه الاقتضاب عن (مجاز المراتب) الذي يقصد به مجاز المجاز[٢] ، وهو ما نبّه إليه الزركشي في كتابه البرهان في حديثه عن مجاز المجاز في قوله تعالى: { وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا }. سورة البقرة من الآية /٢٣٥ ،وفيه قال: " قلت وهذا يسميه ابن السيد مجاز المراتب، وجعل منه قوله تعالى: { يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآَتِكُمْ وَرِيشًا }سورة الأعراف من الآية /٢٢، فإن المُنزَل عليهم ليس هو نفس اللباس بل الماء المُنبِتُ للزرع المتخَذُ منه الغزل المنسوج منه اللباس "[٣].

مجاز المجاز في تاج العروس :-

عوّل الزبيدي على معجمات وكتب عربية كثيرة سبقته في تأليف كتابه تاج العروس مِن جواهر القاموس ، وكان من بين هذه الكتب كتاب أساس البلاغة للزمخشري ، ومما تميز به هذا الكتاب اشاراته الصريحة إلى المجاز في مواضع كثيرة ، وإلى مجاز المجاز في مواضع معدودة، وقد استشهد الزمخشري لمجاز المجاز في ثلاثة عشر موضعًا[٤] ، وسار الزّبيدي على نهجه في التصريح بالمجازات، وزاد عليه في مواضع كثيرة ، كما زاد عليه في اشاراته إلى مجاز المجاز في مواضع أحرى ، لاسيما ونحن أمام معجم كبير وضخم ومتأخر، منه ما جاء في الأساس ولم يصرح الزمخشري به ، ومنه ما جاء نتيجة التطور الدلالي للألفاظ والانتقالات المجازية المختلفة بسبب الفارق الزمني بين الكتابين . وقد صرّح الزّبيدي بالمجازات كثيرًا، وبمجاز المجاز في عدد قليل من المواضع جاء ذلك في تسعة وعشرين موضعًا من كتابه ، نقل عددًا منها عن الزمخشري، وانفرد في عدد من المواضع . وغالبا ما كان ذلك دون تفسير، أو توضيح الانتقالات المجازية المتعاقبة،

---

(١) – ينظر : الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ) : ١٧٤/٢ .

(٢) – ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، ابن سيد البطليوسي(٥٢١هـ) : ٨٢/٣ .

(٣) – البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) : ٢٩٩/٢ .

(٤) – ينظر : اساس البلاغة ،، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : ١٢٧/١، ٢٦٣/١، ٤٥٦/١، ٤٧٣/١ ، ٢٣٨/٢ ، ٢٤٦/٢، ٢٨٩/٢، ٢٩٦/٢، ٣١٢/٢ ، ٤٢٩/٢، ٤٤١/٢ ،٤٤١/٢، ٤٤٦/٢ .

ويشير إليه بقوله من مجاز المجاز ، وذكر في موضع واحد قوله : المجاز على المجاز[١] ، وأنفرد الزبيدي بمصطلح لم نقف عليه عند غيره من أهل اللغة وهو قوله (من مجاز مجاز المجاز) ، وذكر ذلك في موضعين سنأتي على ذكرهما في البحث[٢].

المبحث الأول

شواهد الزبيدي لمجاز المجاز نقلًا عن أساس البلاغة

جاء مصطلح مجاز المجاز عند الزبيدي في تاج العروس نقلًا عن الزمخشري في كتابه أساس البلاغة في تسعة مواضع ، وهي كالآتي :

١- مادة (نطح) :-

" (و) من مَجازِ المجازِ : النَّطيح (الرَّجُلُ المشْؤومُ) ، مأْخوذٌ من النَّطيح الّذي يَستَقْبِلك من أَمامك مما يُزْجَر "[٣] .

للنَطْحِ في العربية أصل واحد قال ابن فارس عنه : "النون والطاء والحاء أصلٌ واحد وهو نَطَح. يقال: نَطَح الكبش يَنْطِحُ، ويحمَل عليه فيقال للوحشيّ إذا أتاكَ مستقبلاً لك: نطيحٌ وناطِح، ويقولون: إنَّه لا يُتَبرَّك به، ولذلك يقال للمشؤوم : نَطِيح "[٤]. فالنّطح في الأصل للكباش ونحوها، وتناطحَت الكِباشُ وانتطَحَت، ومنه قيل فَرَسٌ نطيحٌ؛ إذا طالت غرّته حتى تسيل تحت إحدى إذنيه، وهو يُتشاءم به، والنّطْحُ أيضا منزلٌ من منازل القمر يُتشاءم به أيضا[٥] ، والنّطيح ما يأتي أمامك من الطير ،والظِّباء ،وكلُّ ما يُزْجَرُ[٦]، وكل ما تقدم مما يُزجرُ منه يعدُّ من المجاز، فقد انتقل النّطح من معنى الكباش، أو ماكان مثله إلى معنى الشؤم؛ لأنّ التناطح صفة تدل على الشّرّ، والتقاتل،

(١) – ينظر : تاج العروس ، السيّد محمد مرتضى الحسيني الزّبيدي (١٢٠٥هـ) :١ /٥٣ .

(٢) – ينظر : المصدر نفسه :٢٠/٢٠ ، و٥٢٦/٢٠ .

(٣) – تاج العروس : ١٨٥/٧ .

(٤) – مقاييس اللغة : ٣٥٥/٥.

(٥) – ينظر : لسان العرب : ٦٢١/٢.

(٦) – ينظر : العين: ١٧٢/٣ ، ولسان العرب : ٦٢١/٢ .

والشّجار، ومن هنا عدّ الزّبيدي النّطيح بمعنى الرجل المشؤوم من مجاز المجاز، ووجه المقارنة أو العلاقة القائمة بينهما هو التشبيه، وإليه أشار الزمخشري في كتابه[١].

٢- مادة (جمر) :-

"وفي الأَساس[٢] : مِن مَجازِ المجازِ قولُ أَبي صَخْر الهُذَلِيّ[٣] :

إذا عُطِفَتْ خَلاخِلُهُنَّ غَصَّتْ بجُمّارَاتِ برْدِيَ خِدَالِ

شَبَّه أَسْوُقَ البَرْدِيّ الغَضَّةَ بشَحْمِ النَّخْلِ ، فَسمّاهَا جُمّاراً ، ثم استعارَه لأَسْوُقِ النِّساءِ"[٤] .

من المعروف عند العرب أنّ جُمّار النخل هو قلبه وشحمه، فقالوا: ولها ساقٌ كالجُمارة[٥]، ومنه شبّه الشاعر سيقان البردي الغضَّة بسيقان النّخل مجازا على التشبيه ، وهو المجاز الأول، ثم استعاره لأسوق النِّساء(سيقانها) ، وهو المجاز الثاني؛ لذا عُدَّ من مجاز المجاز.

٣- مادة (كرش) :-

"ويُقَال لِلدَّلْوِ العَظِيمَةِ المُنْتَفِخَةِ النَّوَاحِي : كَرْشاءُ ، وهو من مَجازِ المَجَازِ . نَقَلَهُ الزّمَخْشَرِيُّ "[٦] .

لم يوضح الزّمخشري سبب تفسيره الكرشاء بمعنى الدّلو المنتفخة من مجاز المجاز[٧]، وكذلك نقل عنه الزّبيدي دون تحقيق ذلك وتفسيره، وبالعودة إلى الأصل اللغوي لمادة كرش: "الكاف والراء والشين أصلٌ صحيح يدلُّ على تَجمُّع وجَمْع. من ذلك الكَرِش. سمِّيت لجَمْعها ما فيها، ثم يُشتقّ من ذلك، فيقال للجماعة من الناس كَرِش"[٨]. فيتضح من النّص أنّ كل ما سمّي بالكرْش، أو الكرشاء هو من المجاز، فالأرجح أنْ تكون الكرشاء بمعنى الدّلو من المجاز ، وليس من مجاز المجاز .

---

(١) – ينظر : أساس البلاغة : ٤٤١/٢ .

(٢) – ينظر: المصدر نفسه : ١٢٧/١.

(٣) – ينظر : شرح أشعار الهذليين : ٩٦٣/١.

(٤) – تاج العروس : ٤٧٠/١٠.

(٥) – ينظر : تاج العروس : ٤٦٤/١٠.

(٦) – م . ن : ٣٥٧/١٧.

(٧) – ينظر : أساس البلاغة : ٢٩٦/٢ .

(٨) – مقاييس اللغة : ١٣٨/٥.

٤- مادة (قرط) :-

"وقال ابنُ عَبّادٍ[١]: قَرَّطْتُ إليهِ رَسُولاً، تَقْرِيطاً : أَعْجَلْتُه إليهِ . قلتُ : وهو مَجَازٌ، ونصُّ الأَسَاسِ[٢]: نَفَّذْتُه مُسْتَعْجِلاً . قال: وهو من مَجازِ المَجازِ، أَي مَأْخُوذٌ من قَوْلِهِمْ: قَرَّطَ الفَرَسَ عِنَانَه: إذا أَرْخاهُ حَتّى وَقَع على ذِفْراه عند الرَّكْض، قلْتُ: ومنه اسْتِعْمَالُ العَامَّة : التَّقْرِيطُ بمَعْنَى التَّنْبِيهِ والاسْتِعْجَال والتَّضْيِيقِ والتَّأْكِيد في لأَمْرِ، وهو مَن مَجازِ مَجازِ المَجَازِ، فتَأَمَّل"[٣]

أشار الزّبيدي في النّص إلى عدد من المجازات ، الأول كان من المجاز ، والثاني (من مجاز المجاز) والثالث (من مجاز مجاز المجاز) من خلال استعمال العامة له ، وقد أنفرد الزّبيدي بهذا المصطلح عن غيره من المعجميين، وأهل اللغة .

والأصل اللغوي للفظ القرْط هو الُّشُنْف، وهو ما يُعلّق في شحمة الأذن ، وقيل الشّنف في أعلى الأذُن، والقَرْطُ في أسفلها، وقالوا : قَرَّطَ الجارية ؛ أي ألبسها[٤]، ثم استعمل مجازًا في تقريط الفرس ، فقالوا : قرّط الفَرَسَ : ألجمها ؛ أي: طرح اللِّجام في رأسها، مأخوذٌ من تقريط المرأة، أو الجارية, ومنه انتقلوا به إلى معنى مجازي آخر، فصاروا يطلقون ذلك في إرسال الرّسول على وجه السّرعة، والاستعجال لأمر ما، فعدّه الزمخشري من مجاز المجاز ، وعدّه الزبيدي من المجاز فقط مخالفًا الزمخشري ، والصواب ما ذهب إليه الزمخشري .

وأضاف الزّبيدي في النّص نوعا آخر من المجاز وهو مجاز مجاز المجاز ، متمثلا في استعمال العامة لفظ التقريط للتنبيه ، والاستعجال في الأمر، مأخوذ من المعنى المجازي الدّال على إرسال الرّسول على وجه السّرعة ، وكأنّ الزّبيدي هنا عدّ ارسال الرسول على وجه السّرعة من مجاز المجاز رغم عدم تصريحه به ، واستعمال العامة لفظ التقريط للاستعجال مأخوذ منه ، فعدّه من مجاز مجاز المجاز .

---

(١) – ينظر : المحيط في اللغة ، الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ) : ٣١٨/٥ .

(٢) – ينظر : أساس البلاغة : ٢٣٢/٢.

(٣) – تاج العروس : ٢٠/٢٠.

(٤) – ينظر : مقاييس اللغة : ٥٩/٥ ، وأساس البلاغة :٢٣٢/٢ ، وتاج العروس : ٢٠/٢٠ .

٥- مادة (سوف) :-

"ومن مَجازِ المَجَازِ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ[١] :

وأبْعَدِهِمْ مَسَافَةَ غَوْرِ عَقْلٍ إذا مَا الأَمْرُ ذُو الشُّبُهَاتِ عَالاَ"[٢].

نقل الزّبيدي عن الأساس ما عدّه الزمخشري أنّه من مجاز المجاز ، وموضع الشاهد هو قوله (مسافة غور العقل)[٣] ، دون تفسير وتحديد المجازات هنا ، ونقل الزبيدي عنه نقلًا مباشرًا دون تفسير موضع الشاهد، ولفظ المسافة في البيت الشعري هو البعد ، وهو مجازٌ ؛ لأنّ الأصل اللغوي للفظ هو من الشّم ، وسمّي البعد مسافةً؛ لأنّ الدّليل في الفلاة كان يشمّ ترابها ، ليعلم أهو على الطريق الصحيح أم لا ، وذلك إذا ضلَّ الطّريق ، فكثر استعمال السّوف بمعنى البعد حتى سمّوا البُعْد مسافة[٤]، وعدّه الزّبيدي من المجاز بقوله: " **والْمَسَافُ، والْمَسَافَةُ ، والسِّيفَةُ بالْكَسْرِ الأولى والثَّانِيَةً ، نَقَلَهُمَا ابنُ عَبَّادٍ[٥]، واقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ[٦] على الثَّانِيَةِ : الْبُعْدِ ، وهو مَجَازٌ** "[٧] واحتجّ الزبيدي له بشاهد شعري جاء فيه بمعنى غور العقل، وهو التعمق في استخدام العقل للوصول لبعض الحقائق، فهو بعدٌ معنوي؛ لذا عدّه الزّمخشري من مجاز المجاز، وتبعه الزّبيدي.

٦- مادة (كتف) :-

"والكَتِيفَةُ : السَّخِيمَةُ والحِقْدُ والعَداوةُ ، وهو من مَجازِ المَجازِ ، ويُجْمَعُ على الكَتائِفِ، قال القُطامِيُّ)[٨] :

أَخُوكَ الذي لا تَمْلِكُ الحِسَّ نَفْسُه وتَرْفَضُّ عندَ المُحْفِظاتِ الكَتائِفُ "[٩] .

---

(١) – ينظر : ديوانه : ٥٢٠ .

(٢) – تاج العروس : ٤٧٨/٢٣.

(٣) – ينظر : أساس البلاغة : ٤٥٦/١.

(٤) – ينظر : تهذيب اللغة :٩٢/١٣ ، ولسان العرب : ١٦٤/٩ ، وتاج العروس : ٤٧٢/٢٣-٤٧٣.

(٥) – ينظر : المحيط في اللغة : ٣٩١/٨ .

(٦) – ينظر : الصحاح : ١٣٧٨/٤.

(٧) – تاج العروس : ٤٧٢/٢٣ .

(٨) – ينظر : ديوان القطامي ، تحقيق : د. ابراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب : ٥٥

(٩) – تاج العروس : ٢٩٩/٢٤ .

نعود إلى الأصل اللغوي للفظ (كتف) ؛ لنوضح مجاز المجاز من خلاله ، وهو: " أصل صحيح يدل على عِرْضٍ في حديدةٍ أو عَظْمٍ "[١] ، وهو أيضًا عَظْمٌ عريض في أصل كتف الحيوان من النّاس والدّواب[٢] ، واستُعمِل مجازًا حين يشدّ حِنْوى الرجل فقالوا: "وكَتَفَ كَتْفاً : شَدَّ حِنْوَى الرَّحْلِ أَحَدَهُما عَلى الآخرِ نَقَلَهُ الجوهريُّ[٣] ، وهو مَجازٌ . وكَتَفَ فُلاناً : شَدَّ يَدَيْهِ إلى خَلْف بالكِتافِ ، وهو حَبْلٌ يُشَدُّ بهِ "[٤] . وهو المجاز الأول ، ولأنّ الشّدَّ، والتكتيف فيه قسوة تولّد الحقد والعداوة ، عُدّ هنا من مجاز المجاز، فيماعدّه الزمخشري من مجاز المجاز بقوله : " ومن مجاز المجاز : في قلبِهِ كتِيفَةٌ وكتائِف : حقدٌ "[٥] .

٧- مادة (دعو) :-

" ومِن مَجازِ المَجازِ : تَدَاعَتْ إبِلُ بنِي فلانٍ ، إذا تَحَطَّمَتْ هُزالاً"[٦] .

الأصل اللغوي للدال والعين وحرف العلة هو: " أصلٌ واحد، وهو أن تميل الشَّيءَ إليك بصوتٍ وكلامٍ يكون منك. تقول: دعوت أدعُو دعاءً. وَالدَّعوة إلى الطَّعام بالفتح، والدِّعوة في النَّسب بالكسر"[٧] . فهو يحمل معنى الإخبار، فقالوا : تداعى القوم؛ إذا دعى بعضهم بعضا فاجتمعوا لأمر ما، ومنه اشتقوا معنى آخر مجازًا ، فقالوا: تداعت الحيطان للخراب، كأنّهم تداعوا للسقوط والانهيار ، فقالوا : تداعى البناء والحائط ؛ أي : تكسّر وانهدم ، ثم تفرّع عنه مجاز آخر عدّه الزمخشري من مجاز المجاز، وهو قولهم : تداعَتْ إبلُ بني فلان ؛ إذا تحطمت هزالًا ؛ أي هزُلت وهلكت[٨] ، فهذا مجاز على مجاز بتعاقب الأزمان .

---

(١) – مقاييس اللغة : ١٢٩/٥.

(٢) – ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) :٤ /٢٥٧، وتاج العروس ؛ ٢٩٤/٢٤ .

(٣) – ينظر : الصحاح : ١٤٢٠/٤ .

(٤) – تاج العروس : ٢٩٦/٢٤.

(٥) – أساس البلاغة : ٢٨٩/٢ .

(٦) – تاج العروس : ٥١/٣٨

(٧) – مقاييس اللغة : ٢٢٨/٢.

(٨) – ينظر : أساس البلاغة : ٢٦٣/١.

٨- مادة (قسو) :-

"والقَسِيُّ : الشيءُ المَرْذُول . ومِن مجازِ المجازِ قَوْلُ الشَّعْبي لأبي الزِّنادِ : تَأْتِينا بهذه الأحاديث قَسِيَّة وتَأْخُذُها منَّا طازِجَةً، أَي: تأْتِينا رَدِيئةً وتأْخُذُها خالِصَةً مُنقَّاة"(١).

وصف الشّعبي الأحاديث بالقسيّة بمعنى الرديئة ، وعدّه الزمخشري من مجاز المجاز دون تفسير ، وتوضيح ، وتبعه الزبيدي في ذلك ، وبالعودة إلى الأصل اللغوي له نجد أنّ القاف والسين والحرف المعتل أصلٌ يدل على شدّةٍ وصلابةٍ في كلّ شيءٍ(٢)، وجاء القسيُّ وهو الشّيءُ المرذول مجازًا ، ومنه استعيرت الأحاديث القسيّة بمعنى الرديئة ، فعُدّت من مجاز المجاز . فالانتقالات الدلالية تتمثل أولا بانتقال الدلالة من الشّيء الشديد الصّلب إلى الشّيء الرديء ، ومنه انتقلت الدلالة المجازية إلى الأحاديث القسيّة ؛ إي: الرديئة ، وهي مجاز آخر.

٩- مادة (كلي) :-

"(و) مِن مجازِ المجازِ : الكُلْيَةُ (من السَّحابِ : أَسْفَلُهُ) ، والجَمْعُ كُلًى . يقالُ : انْبَعَجَتْ كُلاهُ؛ وسَحابَةٌ واهِيَةُ الكُلَى "(٣).

الأصل في الكُلَى، أو الكُليتان في الإنسان، والحيوان لحمتان منتبرتان حمراوان لازقتان بعظْمِ الصّلب عند الخاصرتين(٤)، ومنه استعاروا الكُلية في أشياء أخرى منها كُلْية القوس، والسّهم والمزادة والمزادة مجازًا ، فالكُلْيَةُ من القوس مابين الأبهر والكبد ، والكُلْيَة من المزادة هي رَقْعَةٌ، أو جليدة مستديرة تخرز عليها ، وهو من المجاز أيضا، وعدّ الزمخشري كُلّى السّحاب وهو أسفله من مجاز المجاز، وتبعه الزّبيدي دون بيان الانتقال الدلالي المجازي الذي يوضح ذلك ؛ لذا يُرجح أنْ يكون من المجاز فقط .

(١) – تاج العروس : ٣٠١/٣٩.

(٢) – ينظر : مقاييس اللغة :٧٣/٥ ، وتاج العروس :٢٩٨/٣٩.

(٣) – تاج العروس : ٣٩ /٤١٠.

(٤) – ينظر : العين : ٤٠٦/٥ ، أساس البلاغة : ٣١٠/٢ ، وتاج العروس :٤٠٩/٣٩ .

المبحث الثاني:

ما أنفرد به الزّبيدي به من مجاز المجاز

إنفرد الزّبيدي في عدد من المواضع بإشارته إلى مجاز المجاز دون أخذه عن غيره ، ولم يشر الزّمخشري إلى أنّها من مجاز المجاز ، وسنبيّن ذلك في الشواهد الآتية :

مادة (العَضُد) :-

" (و) من مَجاز المِجاز :عَضَدَه (كنَصَره) عَضْداً :(أَعَانَهُ ونَصَرَهُ) ،وفي كتب الأَمثال ما يَقْتضِي أَنه صارَ مُتَعارَفاً كالحقيقة[1] ، قالوا :عَضَدَه إِذا صارَ له عَضُدًا، أَي : مُعِيناً وناصِراً ، وأَصلُ العَضُد في اليَدَيْنِ ، فاستُعِيرَ للمُعِينِ ،ثم استَعْمَلوا مِن معناه الفِعْلَ ،ثم شاع حتَّى صارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً[2]. قلْت : ولذا لم يذْكره الزَّمَخْشريّ في المَجَاز "[3].

الأصل في العضُد هو السّاعد ، الذي يقع بين المِرفق والكتف ؛ أي: أنّه جزء من أجزاء اليد ثم سمّي اليد عضُدًا ، من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وهو نوع من أنواع المجاز المرسل، ثم سمّي المعين والنّاصر عضُدًا ؛ لأنّه يعينك وينصرك بيده، فسمّي به استعارة ، وهو المجاز الثاني ؛ لذا عدَّ العضُد بمعنى المعين والناصر من مجاز المجاز ، وكثر استعماله بهذا المعنى حتى صار حقيقة عرفية بين النّاس ، فاشتقوا منه الأفعال، فقالوا : عَضَدَه يعضدُهُ عَضْدًا ، وذكر الزّبيدي أنّ الزّمخشري لم يشر إلى أنه من المجاز ؛ لكثرة استعماله، وتدأوله بين النّاس بهذا المعنى ، والزّبيدي أشار إليه سيرًا على النّهج الذي اتبعه في كتابه تاج العروس وهو الإشارة إلى المجازات ، وبيان

---

(١) – ينظر : جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) : ٥٤٠/١ ، ومجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد البطليوسي الميداني (ت ٥١٨هـ) : ٢١/١.

(٢) – الحقيقة العرفية : هو اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي ، ويكون على نوعين، الأول: عرفية خاصّة وهو أنْ يكون الاسم وضع لمعنى عام، ثم خصّص بعرف الاستعمال ببعض مسمّياته، نحو اسم الدّابة، والآخر عرفية عامة وهو أنْ يكون الاسم في أصل اللغة بمعنى، ثم يشتهر في عرف الاستعمال عند النّاس بالمجاز الخارج عن الموضوع اللغوي، بحيث لا يفهم من اللفظ عند اطلاقه غير هذا المعنى المجازي. ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ) : ٤٥/١-٤٦.

(٣)– تاج العروس : ٣٨٥/٣.

العلاقات الدلالية التي تربط المعاني الحقيقية بالمعاني المجازية[١] ، وهي اشارات صريحة وواضحة تعبر عن اهتمامه الشديد بتفسير المجازات في الكثير منها .

٢- مادة (وقد) :-

" والوقّاد (ككتان)، وفي بعض النسخ كشدّاد :الرّجل الظّريف الماضي، وهو مجاز، كالمتوقد. (و) الكوْكبُ الوَقاد (: المضيءَ) . (و) الوَقَّادُ (من القُلُوبِ : السَّرِيعُ التَّوَقُّد في النَّشَاطِ والمَضَاءِ الحَادُّ) وهو مَجازٌ أَيضاً، ومنهم من جَعَل الأول مَجَازَ المَجَازِ"[٢].

الأصل اللغوي للفظ (وقد) يدل على اشتعال النّار[٣]، ووقَدَتِ النّار تقَدُّ وقدًا ، وهو الاشتعال ، والوقود : ما أوقدَت به النّار[٤] ، ثم انتقل المعنى من اشتعال النّار في الحقيقة، وما يرافقها من سرعة لهيبها إلى التوقد في أشياء أخرى مجازًا تتصف بصفات مقاربة للهيب النّار واشتعاله، فسمّيت الكواكب المضيئة بالوقاد مجازًا ، وأشار الزّبيدي إلى أنّ هناك من عدّ تسمية الرّجل الماضي الظّريف بالوقاد من مجاز المجاز تشبيها بالوقّاد التي هي الكواكب المضيئة، وهي من باب تسمية الشّيء بصفة من صفاته التي يتصف بها.

٣- مادة (عور) : -

"والإِعْوار: الرِّيبَةُ. ورَجُلٌ مُعْوِرٌ: قَبِيحُ السَّرِيرةِ، ومكَانٌ مُعْوِرٌ : مَخُوفٌ . وهذا مكانٌ مُعْوِرٌ ، أَي: يُخَافُ فيه القَطْعُ ، وكذا مَكَانٌ عَوْرَةٌ ، وهو من مَجَاز المَجَاز، كما في الأَساس "[٥] .

أشار الزّبيدي إلى أن استعمال العرب لفظ مُعْوِر ، بمعنى القُبْحِ أو الخوف ، يعَدُّ من مجاز المجاز ، وبالعودة إلى الأصل اللغوي للفظ عور نجد له أصلين لغويين، أحدهما يدل على تدأول الشّيء ، والآخر يدل على مرضٍ في إحدى عيني الإنسان ، وكلُّ ذي عينين[٦] . ومن معنى العَوَر الدّال على المرض والعيب أُطلِق الأعور مجازًا على من ليس له أخٌ من أبويه ، وعلى الشخص الذي قبُحَ أمره ورُدَّ، ولم يقض حاجته، ولم يصب ما طلب ، وأُطلِق على الكتاب الذي

---

(١) – ينظر: التفسير السببي للاسماء في تاج العروس من جواهر القاموس –دراسة وصفية دلالية ، سمية محمد طاهر عبدالله ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل : ٢٦٦ .

(٢) – تاج العروس : ٣١٨/٩.

(٣) – ينظر : مقاييس اللغة : ١٣٢/٦.

(٤) – ينظر : العين : ١٩٧/٥ ، ولسان العرب : ٣٧٠/٣.

(٥) – تاج العروس : ١٦٨/١٣، وينظر : اساس البلاغة : ١٤١/٢ .

(٦) – ينظر : مقاييس اللغة : ١٥٠/٤.

فيه خلل وعيب، كما أُطلق على الطريق الذي لاعلم فيه[١] .

استدرك الزبيدي في النّص المتقدم نقلًا عن أساس البلاغة قولهم : الرّجل المُعْوِرُ ، بمعنى الرّجلُ القبيح السّريرة ، وعدّه من مجاز المجاز[٢] ؛ لأنّه استُعير من العَور بمعنى العيب الذي يصيب العين ، ثم أطلق على الشخص الذي قبُح أمره مجازًا ، ولم يوضح الزبيدي تعدد المجازات هنا ، ووجه المجاز هنا هو انتقال معنى العور من معناه الحقيقي الأصلي الدّال على المرض في إحدى عيني الرّجل ، إلى كلّ ما يعيب الرّجل فيُطلق عليه مجازًا ، ثم صار يُطلقُ على كلّ رجل قبُحتْ سريرته، وقبُحَ أمره من باب مجاز المجاز . كما أُطلِق على المكان المخوف الموحش، وعده الزبيدي من مجاز المجاز أيضًا؛ لأنّه استعير من العور بمعنى العيب ، ثم الطريق الذي لاعلم فيه مجازًا ، أو كلِّ مكمنٍ للشّرِّ، وكلّ خللٍ في الثغور وغيره ، كالحرب وهذا كله من المجاز، والزمخشري لم يشرْ صراحة إلى أنّه من مجاز المجاز، ولكنه أشار إليه بقوله: "ومما اشتق من المستعار: أَعْوَرَ الفارس: بدا منه موضعُ خللٍ، ومكانٌ مُعْوِرٌ: ذو عورة"[٣] والمقصود من قوله : (مما أشتق من المستعار) هو مجاز المجاز.

٤- مادة (عور) :-

"وحكَى اللِّحْيَانيّ: أَرَى ذا الدَهْرَ يَسْتعِيرنُي ثِيابِي . قال : يَقُولُه الرَّجُلُ إِذا كَبرَ وخَشىَ المَوْتَ. وفَسَّره الزمخشريّ فقال: أَي يَأْخُذُه مِنّي[٤] ، وهو مَجَازُ المَجَازِ"[٥].

أشار الزبيدي إلى مجاز المجاز في موضع آخر من مادة (عور) ، إذ ذكر أنْ قولهم : أرى ذا الدّهر يستعيرني ثيابي ؛ أي : يأخذه مني ، نسبه إلى الزمخشري ، ولم نعثر على قول الزمخشري من أنّه من مجاز المجاز في النّسخ التي بين أيدينا من الأساس ، ولكنه أشار إلى أنّه (مما أشتق من المستعار)، وهو بذلك يوحي إلى أنّه من مجاز المجاز . ويدل قولهم : يستعيرني ثيابي ؛ أي: أنّ الدّهر أخذ منه شبابه وسلبه، وهذا المعنى للفظ يستعيرني مشتق من الأصل اللغوي للفظ (عور)

---

(١) – ينظر : تاج العروس : ١٥٤/١٣ .

(٢) – ينظر : أساس البلاغة : ١٤١/٢.

(٣) –المصدر نفسه : ١٤١/٢.

(٤) – ينظر : المصدر نفسه : ١٤٠/٢ . وفيه : وأرى الدّهر يستعير في شبابي .

(٥) – تاج العروس : ١٦٩/١٣.

الدّال على تدأول الشّيء ، إذ قال عنه ابن فارس[١]: " العين والواو والراء أصلانِ: أحدهما يدلُّ على تدأول الشّيء ... فالأول قولهم: تعاوَرَ القومُ فلاناً، واعتورُوه ضرباً، إذا تعاوَنُوا، فكلّما كَفَّ واحدٌ ضَربَ آخر. قال الخليل[٢] : والتّعاوُرُ عامٌّ في كلِّ شيء. ويقال تعاوَرَت الرِّياحُ رسماً حَتَّى عَفَته؛ أي : تواظبت عليه ".

لاتتضح الانتقالات الدلالية في النصوص السابقة التي عدّت هذه العبارة من مجاز المجاز، لاسيما أنّ الخليل قد أشار بأنّ التعاور عام في كلّ شيء ، ومنه اشتقوا المعنى في القول المتقدّم ، فهو على ما تقدّم من المجاز ، وليس من مجاز المجاز، فالدّهر يأخذ بالإنسان ، ويضربه ، ويتغير عليه ، وينقلب .

٥- مادة (عور) : -

"وتَعَاوَرَتِ الرِّيَاحُ رَسْمَ الدّارِ حَتَّى عَفَتْه ؛ أَي تَواظَبَتْ عليه قالَه اللَّيْثُ[٣] . وهو من مَجَازِ المجاز . قال الأَزْهَرِيّ[٤] : وهذا غَلَط ، ومعنى تَعَاوَرَتِ الرِّياحُ رَسْمَ الدَّارِ ؛ أَي تَدَأولتْه ، فمَرَّةً تَهُبّ جَنُوباً ، ومَرّةً شَمَالاً ، ومرَّة قَبُولاً ، ومَرّة دَبُوراً "[٥].

وردَت لفظة تعاورت هنا بمعنى تداولت الشّيء ، ومعنى تعاورتِ الرياحُ رسمَ دارٍ؛ أي: تواظبت عليه، وهذا قول الليث في العين، وأنكره الأزهري كما تقدّم في النّص قائلًا مشيرا إلى أنّ معناه هو تدأولت عليه الرياح من كلّ الجهات، وعدّ الزّبيدي هذا المعنى من مجاز المجاز دون تفسير الانتقالات الدلالية المجازية للفظة هنا ، ولم يصرح الزمخشري إلى أنّه من مجاز المجاز، بل أشار إليه بقوله: (مما أشتق من المستعار)[٦] .

٦- مادة (عور) : -

"ومن مَجازِ المَجَاز قَوْلُهم : الاسْمُ تَعْتَوِرُه حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ "[٧] .

---

(١) - مقاييس اللغة : ١٥٠/٤-١٥١.

(٢) - ينظر : العين : ٢٣٩/٢.

(٣) - ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٩/٢.

(٤) - ينظر : تهذيب اللغة : ١٦٥/٣.

((٥)) - تاج العروس : ١٦٩/١٣

(٦) - ينظر : اساس البلاغة : ١٤١/٢.

(٧) - تاج العروس : ١٧٠/١٣ .

المقصود من قولهم تعتوره حركات الإعراب ؛ أي: تتداول عليه حركات الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، فهو مشتقٌ من الأصل الثاني للفظ عور وهو التداول ، ولم يفسّر الزّبيدي هنا أيضًا سبب قوله أنّه من مجاز المجاز ، فالأرجح أنّ المجاز هنا مجاز واحد ، فالمجاز الثاني غير واضح ، ويُحتملُ أنّه قد كانَ واضحًا في زمانهم .

٧- مادة (خدع) :-

" والخَيْدَعُ ، كحَيْدَرٍ : مَنْ لا يُوثَقُ بمَوَدَّتِهِ . والغُولُ الخَيْدَعُ ، أَيْ الخَدَّاعَةُ ، وهو مِنْ ذلِكَ. والطَّرِيقُ الخَيْدَعُ: الجائرُ عن وَجْهِهِ المُخَالِفُ لِلْقَصْدِ ، لا يُفْطَنُ له كالخَادِعِ ، وهو مَجَاز. ويُقَالُ : غَرَّهُمُ الخَيْدَعُ، أَي السَّرَابُ . ومِنْهُ أُخِذَ الغُولُ، وهو مَجَازٌ، ويَكُونَ مَعْنَى الغُولِ من مَجازِ المَجَاز ، وأُخِذَ السَّرابُ مِن الخَيْدَعِ ، بمَعْنَى مَنْ لاَ يُوثَقُ بمَوَدّتِه "[١] .

الأصل اللغوي للفظ (خدع) هو إخفاء الشّيء[٢]، ومنه جاء معنى الخيْدَع الدّال على مَنْ لايوثق بأمانته مجازًا، وسمّي الطريق بالخَيْدع مجازًا، وهو الذي يخدعك؛ لأنّه مخالف للقصد، كما سمّي به السّراب مجازًا، ومنه انتقل المعنى ليسمّى به الغول مجازًا أيضًا، فعُدّ بهذا المعنى من مجاز المجاز، والغول هنا بمعنى الدّاهية، أو كل ما يهلك الإنسان، استعير من الخيْدَع بمعنى السراب[٣] ، وعدّ الزمخشري ما تقدم من المجاز فقط[٤]، وليس من مجاز المجاز، ويرجح ماذهب إليه الزّبيدي من أنّه مجاز المجاز؛ لوضوح الانتقالات الدلالية المجازية للفظ الخيْدَع.

٨- مادة (خدع) :-

" وفي الحَدِيثِ : تكونُ بَيْنَ يَدَي الدَّجَّالِ سِنُونَ خَدّاعَةٌ . قالَ الجَوْهَرِيُّ[٥]، أَيْ: قَلِيلَةُ الزَّكاءِ والرَّيْعِ ، مِنْ خَدَعَ المَطَرُ، إِذا قَلَّ ، وخَدَعَ الرّيعُ ، إِذا يَبِسَ، فهو مِنْ مَجَازِ المَجَازِ "[٦]

---

(١) – تاج العروس : ٤٨٧/٢٠.

(٢) – ينظر : العين : ١١٥/١ ، ومقاييس اللغة : ١٦١/٢.

(٣) – ينظر : تاج العروس :١٢٩/٣٠.

(٤) – ينظر : أساس البلاغة : ٢١٠/١ .

(٥) – ينظر : الصحاح : ١٢٠٢/٣ .

(٦) – تاج العروس : ٤٨٨/٢٠، وينظر : المعجم الأوسط للطبراني ، أبو القاسم بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، رقم الحديث (٣٢٥٨) :٣١٣/٣.

يصف الحديث السّنون بالخدّاعة مجازًا، والسّنون الخدّاعة تعني قليلة النّماء ، والريع والزكاء، فهي جافة يابسة قليلة خيرٍ، ومن هذا المعنى قالوا مجازًا : خَدَعَ الرِّيعُ؛ إذا يبِسَ، تشبيهًا بالسّنون الخدّاعة من حيث الجفاف واليبس، فالسنون الخداعة استعيرت من خدع المطر، وهو تعبير مجازي أيضًا؛ لذا عدّه الزبيدي من مجاز المجاز .

٩- مادة (جوز) :-

" ومنَ المَجاز قولُهم : المَجازُ قَنْطَرَةُ الحقيقة . وكان شَيْخُنا السّيّدُ العارفُ عَبْد الله بن إبراهيم بن حسنٍ الحُسَيْنيّ يقول : والحقيقةُ مَجازُ المَجاز "[١] .

نسب الزّبيدي قولًا لأحد شيوخه ذكر فيه أنّ الحقيقة هي مجاز المجاز ، والقول يشير إلى أنّ المعاني غير ثابتة وهي تنتقل بين الحقيقة والمجاز ، ومن الممكن أنْ تتحول المعاني المجازية إلى حقيقة عرفية بتقادم الزمن، وكثرة الاستخدام، فيختفي المعنى الحقيقي الأول، وتبقى المعاني المجازية منتشرة بين النّاس، وقد تتولد من المعاني المجازية معانٍ مجازية جديدة. وهذا القول يخص عددًا من ألفاظ اللغة، ولايمكن أنْ يكون عامًا يشمل ألفاظ اللغة جميعها .

١٠- مادة (خلع) :-

"ومِنْ مَجَازِ المَجَازِ: خَلَعَ عِذَارَه: إذا أَلْقَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، فعَدَا بشرٍّ عَلَى النّاسِ لا زَاجِرَ لَهُ... ومِنْهُ قُوْلُهُمْ للأَمْرَدِ: خَالِعُ العِذَارِ، وهو من مَجَازِ مَجَازِ المَجَازِ، "[٢] .

جعل الزّبيدي قولهم : خلع عِذاره من مجاز المجاز ، فيما عدّه الزمخشري من المجاز فقط[٣]، والزّبيدي لم يوضح تفسير ذلك ، فالأصل اللغوي للفظ كما جاء في مقاييس اللغة[٤] : "الخاء واللام والعين أصلٌ واحد مطرّد، وهو مُزايَلة الشَّيء الذي كان يُشتَمَل به أو عليه "، ومنه قولهم خلعت المرأة زوجها ، وخلع الرِّبقة من عنقه ، إذا نقض الرّجل عهده ، وجاء في تاج العروس مادة (عذر) : " يُقالُ للرَّجُلِ إِذَا عَزَم علَى الأَمْرِ: هو شَديدُ العِذَارِ ، كما يُقَال في خِلاَفِه فُلانٌ خَلِيعُ العِذَارِ ،

(١) – تاج العروس : ٨٨/١٥ .

(٢) – المصدر نفسه : ٥٢٦/٢٠.

(٣) – ينظر : أساس البلاغة : ٢٣٧/١.

(٤) – ينظر : مقاييس اللغة : ١٦٩/٢ .

كالفَرس الذي لا لِجَامَ عليه، فهو يَعِيرُ على وَجْهِه ؛ لأَنّ اللِّجَامَ يُمْسِكُه، ومنه قَولهم: خَلَعَ عِذَارَه ، أَي خَرَجَ عن الطّاعَةِ ، وانهَمَكَ في الغَيّ "[١].

فعدّ الزبيدي قولهم خلع الفرس عِذاره من المجاز[٢]، ومنه استُعيرَ قولهم: خلعَ الرّجل عذاره، ليعده الزبيدي من مجاز المجاز، ثم يضيف الزّبيدي إلى ما تقدم قولهم للأمرد : خالع العِذار من مجاز مجاز المجاز؛ لأنّه مأخوذ من خلع عذاره، والأمردُ هو الشّاب الذي طرّ شاربه، ولم تبدُ لحيته ، وسمّي بذلك مجازًا ، مأخوذ من الأرض المرداء، وهي رمال منبطحة لاتنبت[٣].

١١- مادة (شرع) :-

"ورُمحٌ شُرَاعِيٌّ، بالضَّمّ، أي: طويلٌ ، شُبِّهَ بشِراعِ الإبلِ، فهو من مَجازِ المَجاز"[٤].

بالعودة إلى الأصل اللغوي للفظ (شرع) ، يقول ابن فارس :" الشين والراء والعين أصلٌ واحدٌ، وهو شيءٌ يُفتَح في امتدادٍ يكون فيه "[٥] ، لذا سمّي شراع السفينة شراعًا لما فيه من امتداد، ثم أطلق مجازًا على مدِّ البعير شراعه ؛ إذا مدّ عنقه ، فقالوا : شرعَ البعير عنقه[٦]، ثم استعير للرّمح الطويل ليسمّى به تشبيهًا ، ولم يصرح الزمخشري بكونه من مجاز المجاز مع أنّه أشار إليه[٧] ، ويقول الزّبيدي في موضع آخر : "منَ المَجاز: الشِّراعُ من البعير: عنُقُه ، يقال له إذا رفَع عُنُقَه: رفَعَ شِراعَهُ، على التَّشبيه بشراع السَّفينةِ "[٨] . وهنا نراه أيضا من مجاز المجاز ، فقد سمّي العنق إذا امتد شِراعًا؛ أي : سمّي بملازمه مجازا .

(١) – تاج العروس : ٥٤٨/١٢ .

(٢) – ينظر :المصدر نفسه : ٥٤٨/١٢ .

(٣) – ينظر : المصدر نفسه : ١٦٦/٩ .

(٤) – تاج العروس :٢٦٩/٢١.

(٥) – مقاييس اللغة : ٢٠٣/٣.

(٦) – ينظر : العين : ٢٥٤/١، مقاييس اللغة : ٢٠٤/٣ ، ولسان العرب :١٧٨/٨ .

(٧) – ينظر : أساس البلاغة : ٤٧٢/١.

(٨) – تاج العروس : ٢٦٢/٢١

١٢- مادة (صنع) :-

"والمُصانَعة .....: هو مأخوذٌ من معنى المُداراةِ والمُداهَنة ، وأصلُ المُصانَعةِ : أن تَصْنَعَ له شيئاً ليَصْنَعَ لكَ شيئاً آخَرَ، مُفاعَلةٌ من الصُّنْعِ...ومنَ المَجاز: المُصانَعةُ في الفرَسِ: أن لا يُعطي جميعَ ما عندَه من السَّيْر .... ومنه: صانَعْتُ فلاناً: دارَيْتُه. قلتُ: فإذن المُصانَعةُ بمعنى الرِّشوةِ من مجازِ المَجازِ، فافْهَمْ وَتَأَمَّلْ "[١].

فصّل الزّبيدي تفسير القول في المصانعة ، وبيان الانتقالات الدلالية فيها، فالمصانعة في الأصل تعني أنْ تصنع لشخص شيئا، فيصنع لك شيئا آخر، ومنه استعير للمصانعة معانٍ أخر مجازًا ، منها المداراة والمداهنة، فيقال: صانعت فلانًا؛ أي: داريته ، وهو المجاز الأول ، ثم قيل للرشوة المصانعة ؛ لأنّ فيه نوع من المداراة والمصانعة ، فعدّه الزبيدي من مجاز المجاز .

١٣- مادة (قطع) :-

"ومن مَجَازِ المَجَازِ : (جاءَت الخَيْلُ مُقْطَوْطِعاتٍ)، أي: (سِرَاعاً ، بَعْضُها في إثْرِ بَعْضٍ) "[٢].

لم يوضح الزّبيدي الانتقالات المجازية وسبب تفسيره الخيل المُقْطَوطعات من مجاز المجاز ، ونظن أنّ المجاز هنا مأخوذ من قولهم : قطّعَ الفرسُ الجوادَ تقطيعًا؛ إذا سبقها؛ أي : خلفها ومضى ، وهو من المجاز[٣]، وما يؤيد كلامنا ما وردَ في مقاييس اللغة : " قطَّع الفرسُ الخيلَ تقطيعاً: خلّفها ومضَى...ويُزاد في بنائه فيقال: جاءت الخيل مُقْطَوْطِعاتٍ، أي سراعًا "[٤] . وربما وردَ القطع بمعنى السبق هو المجاز الأول، ثم جاء بمعنى السرعة، ووصف حالة الخيول مقطوطعات من مجاز المجاز .

١٤- مادة (هلك) :-

"ومن مَجازِ المَجازِ الهَلُوكُ كصَبُور: المَرأَةُ الفاجِرَةُ الشبِقَةُ المُتَساقِطَةُ على الرِّجالِ مأخوذ من تَهالكَتْ في مَشْيِها: إذا تَكَسَّرَتْ،أَو لأَنَّها تَتَهالَكُ أي: تَتَمايَلُ وتَتَثَنَّى عِنْدَ جِماعَها"[٥] .

---

(١) – تاج العروس : ٣٧٤/٢٦٢ .

(٢) –المصدر نفسه : ٤٤/٢٢ .

(٣) – ينظر : تاج العروس : ٤١/٢٢ .

(٤) – ينظر : ٨٥/٥ .

(٥) – تاج العروس : ٤٠٤/٢٧ .

وضَّح الزّبيدي الانتقالات الدلالية المجازية للفظ الهلوك، وسبب تفسيره بمجاز المجاز، والأصل اللغوي للفظ هو الكسر والسقوط[١] ، ومنه استعير معانٍ مجازية كثيرة ، منها الهلاك بمعنى الموت، والمهلكة وهي المفازة ، والهَلَك السّنون الجدبة ، والهلكون الأرض الجدبة، والهَلك جيفة الأرض الهالك[٢]، والهلوك بمعنى المرأة الفاجرة مستعار من المعنى المجازي لقولهم: تهالكَتِ المرأةُ ، ، فقد جاء في تاج العروس : "ومن المَجازِ : تهالكتِ المَرأَةُ في مِشْيتِها : إذا تمايَلتْ وفي الأَساسِ : تفيَّأَت وتكسَّرَتْ ، ومنه الهَلُوكُ للفاجِرَةِ "[٣] .

١٥- مادة (حول) :-

"مِن مَجاز المَجاز: احْوالَّتِ الأرضُ احْوِيلالاً: اخْضَرَّتْ واستَوَى نَباتُها ويقال: رأيتُ أرضاً مِثلَ الحِوَلاءِ: إذا اخضرَّتْ، وأظْلَمتْ خُضرتُها، وذلك حينَ يَتفَقَّأُ بعضُها، وبعضٌ لم يَتفَقَّأْ"[٤] .

لم يوضح الزبيدي تفسير جعله احوالتِ الأرض من مجاز المجاز ، والحول هو التحرك في دور[٥]، وتحول الأرض بين حين وآخر من حال إلى حال، جعله الزبيدي من مجاز المجاز دون بيان المجاز الأول الذي استعير منه . وتغير حالة الأرض حين تتفقأ؛ أي : تخضر في جزءٍ منها كان سببًا في جعلِ الفعلِ أحوالت من المجاز ؛ لأنّه انتقل من دلالة الحركة الحسية إلى دلالة التغير من حالة إلى أخرى .

١٦- مادة (زول) :-

"ومن مَجازِ المَجازِ، زَالَ النَّهارُ، زَوالاً: ارْتَفَعَ، وقِيلَ ذَهَبَ، وقِيلَ: بَرَحَ، قالَ زُهَيْرٌ[٦]:

كأَنَّ رَحْلِي وقد زَالَ النَّهارُ بِنَا يَوْمَ الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ "[٧] .

---

(١) – ينظر : مقاييس اللغة : ٦/ ٤٦ ،

(٢) – ينظر : تاج العروس : ٤٠٣/٢٧ .

(٣) – المصدر نفسه : ٢٧ /٤٠٧ .

(٤) – المصدر نفسه : ٣٧٩/٢٨ .

(٥) – ينظر : العين : ٢٩٨/٣ ، ومقاييس اللغة : ٩٧/٢ ، ولسان العرب : ١٨٥/١١ .

(٦) – ينظر : ديوان النابغة الذبياني ، شرح عباس عبدالساتر : ١٠ .

(٧) – تاج العروس : ١٤٧/٢٩ .

وهنا أيضًا لم يتضح مجاز المجاز، ولم يفسره الزبيدي، ولم يوضح الانتقالات الدلالية المجازية فيها ، فالأصل اللغوي للفظ يدل على تنحي الشّيء عن مكانه ، ومنه زوال الشّمس عن كبد السّماء[١] . لذا لانعدّ زوال النّهار من مجاز المجاز، بل من المجاز فقط ؛ لأنّه يدل على التنحي من مكان إلى آخر. فلا نعلم لأي معنى مجازي آخر استند عليه الزبيدي هنا .

١٧- مادة (صرم) :-

"(و) من مجاز المَجازِ: الصّارِم : (الأَسدُ، والصَّرُومُ : القَوِيُّ على الصَّرْم)"[٢].

الأصل اللغوي للفظ (صرم) هو القطع ، وهو من صفات السّيف، فسمّي به ، وسمّي به الرّجل الشجاع في القتال ، الماضي في الأمور تشبيهًا بالسّيف مجازًا[٣]، ثم استعيرَ للأسد، وهو من مجاز المجاز ، فالانتقال المجازي الأول هو انتقال الدلالة من معنى القطع ليسمّى به السّيف، والرّجل الشّجاع . ومن السّيف بمعنى القاطع صار يُطلقُ على الأسد صارِمًا ؛ لأنّه يقوم بما يقوم به السيف من القطع .

١٨- مادة (مكن) :-

"والناسُ على سَكِناتِهم ونَزِلاتِهم ومَكِناتِهم : أَي مَقارّهم ؛ عن ابنِ الأَعْرابيّ . وقالَ الزَّمَخْشريُّ رحِمَه اللَّهُ تعالى[٤] : هو مِن مجازِ المجازِ"[٥] .

الأصل اللغوي للفظ (مكن) هو بيض بعض الحيوانات والطيور ، ثم سمّي أوكار الطيور مكنات مجازًا[٦] ، وهو تسمية الشيء باسم ما اقترن به ولازمه ، وهو المجاز الأول، ثم استعير بعد ذلك ليدل على أمكنة النّاس، فقيل: والنّاس على مكناتهم من مجاز المجاز .

---

(١) – ينظر : مقاييس اللغة : ٢٨/٣ .

(٢) – المصدر نفسه : ٤٩٩/٣٢.

(٣) – ينظر : مقاييس اللغة : ٣٧٠/٣ ، و تاج العروس : ٤٩٩/٣٢ .

(٤) – ولم نعثر على هذا القول المنسوب للزمخشري في اساس البلاغة .

(٥) – تاج العروس : ١٩٢/٣٦ .

(٦) – ينظر : مقاييس اللغة : ٢٧٤/٥ ، وأساس البلاغة : ٣٨٦/٢ ،وتاج العروس : ١٨٧/٣٦ .

١٩- مادة (كلى) :-

"(و) مِن مجازِ المجازِ : (كُلَى الوادِي : جَوانِبُه) وأَسافِلُه . يقالُ : حَلَلْنا على رَكَايا في كُلَى الوادِي"[١] .

الكُلى في أصل معناه مأخوذ من الكُلْية وهو عضو أعضاء الجسم معروفٌ ، ثم أُستعير منه دلالات آخر، منها كُلْيَة المزادَة وهي جُلْيدَة مستديرة تحت العروة مجازًا، والكُلْيتان من القوسِ مَعْقِدُ الحِمالةِ مِن السّهمِ ، وهو مجاز أيضًا[٢]، وجعل الزّبيدي كُلى الوادي بمعنى جوانبه وأسافله من مجاز المجاز مستعارٌ منه، وقد تفّرد بهذا القول، وعدّه الزمخشري من المجاز فقط[٣] ، وسبق أنّ ذكر الزّبيدي في موضع آخر أنّ من مجاز المجاز أنّ الكُلَى تطلق على أسفل السحّاب، ونرجح أنْ يكون أسفل كلّ شيء من الأشياء التي يطلق عليها كُلَى من مجاز المجاز .

٢٠- مادة (جرى) :-

"(ومُجْرى) من الجَرْيِ وهو المرُّ السريع أي مُسِيل (الأَوْداء) جمع وادٍ ، والمراد ماؤه مجازًا ، ثم المراد الإحسانات والتفضُّلات ، فهو من المجاز على المجاز "[٤].

الفعل جرى في أصل معناه هو انسياحُ الشّيء، فيقال: جرى الماءُ جَرْيًا وجريانًا[٥]، وقال الراغب الراغب : "هو المرُّ السريع، وأصله لمرِّ الماء، ولما يجري بجريه "[٦]، ثم صار يُطلق على مسيل الأودية بمجرى الماء مجازًا ، من باب تسمية الشيء باسم حدَثٍ اقترن به وهو الجريان ، ثم انتقل معناه بتقادم الزمن ، فصار يطلق على الإحسان، والتفضّل، والعطاء من باب مجاز المجاز.

---

(١) – تاج العروس : ٤١١/٣٩ .

(٢) – ينظر : مقاييس اللغة : ١٣٢/٥-١٣٣.

(٣) – ينظر : اساس البلاغة : ٣١١/٢.

(٤) – تاج العروس : ٥٣/١ . وهنا ذكر الزبيدي (المجاز على المجاز) ، ذكره مرة واحدة فقط .

(٥) – ينظر : مقاييس اللغة : ٤٤٨/١.

(٦) – ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : ١٨٠/١.

المبحث الثالث

شواهد من مجاز المجاز مما لم يصرح الزّبيدي بها

من خلال استقرائنا معجم تاج العروس وقفنا على مجازاتٍ تُعدّ من مجاز المجاز دون أنْ ينبه الزّبيدي إليها، واكتفى بقوله أنّه من المجاز ، ولكنه اشار في عدد منها أنّه مُستعارٌ، أو اُستعير، وربما فاته أنْ يقول عنها أنّها من مجاز المجاز ، لذا نعرض عددًا من الشواهد التي نرى فيها أنّها من مجاز المجاز من خلال الانتقالات الدّلالية التي اشتملت عليه :

مادة (عطف) :-

"**عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفاً: مالَ ... وعَطَفَ عليهِ : أَشْفَقَ كَتَعَطَّفَ قالَ شيخُنا: صَرَّحُوا بأَنّ العَطْفَ بمَعْنى الشَّفَقَة مَجازٌ من العَطْفِ بمعنَى الانْثِناءِ، ثم اسْتُعِيرَ للمَيْلِ، والشَّفَقَةِ إِذا عُدِّيَ بَعَلى**"[١] .

من خلال تتبعنا دلالة (عطف) والأصل اللغوي له ، وما تفرّع عنه من معانٍ مجازية وقفنا على ما يدل على معان تُعد من مجاز المجاز ، فالأصل اللغوي للفظ يدل على ميل وانحناء، واعوجاج[٢]، وهو يدلُّ على معانٍ حسّيّة حقيقية ، ثم اشتُقَّ منه معانٍ معنوية غير حسية وهو العطف بمعنى الشّفقة، والميل، وعدّه شيخ الزّبيدي من المجاز، ومنه استُعمِل العاطفة بمعنى الرّحم ، فقد جاء في تاج العروس : "**والعاطِفَةُ : الرَّحِمُ، صفةٌ غالِبةٌ . وقالَ اللَّيْثُ[٣] : العَطّافُ : الرجلُ الحَسَنُ الخُلُقِ، العَطُوفُ على الناسِ بفَضْلِه**"[٤] . ومن الواضح أنّ العاطفة بمعنى الرّحم استُعيرَ من العَطف بمعنى الشّفقة والميل ، فقد سمّي الرّحم هنا بالعاطفة مجازا، لما يسمّى الشّيء بصفة من صفاته الملازمة له ؛ لذا فهو مجاز مأخوذ، أو مشتقٌّ من مجازٍ آخر.

ونبقى في مادة عطف ، فقد جاء في تاج العروس : "**والمِعْطَفُ والعِطافُ ، مثل مِئْزَرٍ وإِزارٍ ومِلْحَف ولِحافٍ ، ومِسْرَدٍ وسِرادٍ . وقِيلَ : سُمِّيَ الرِّداءُ عِطافاً ؛ لوُقُوعِه على عِطْفَى الرَّجُلِ ، وهُما ناحِيتَا عُنُقِه ، والعِطافُ : السَّيْفُ لأَنَّ العَرَبَ تُسَمِّيهِ رِداءً**"[٥] .

---

(١) – تاج العروس : ٢٤/١٦٥.

(٢) – ينظر : مقاييس اللغة : ٤/٢٨٥.

(٣) – ينظر : العين : ٢/١٧ .

(٤) – تاج العروس : ٢٤/١٧٠.

(٥) – المصدر نفسه : ٢٤/ ١٦٧.

سمّي الرّداء الذي يوضع على عِطف الرّجل بالمِعْطَفِ مجازًا ، فقد سمّي المسمّى باسم مكانه وهو عِطْفُ الرجل ، والعِطْف هنا ناحية العُنُق ، سمّي به مجازًا ؛ لأنّه موضِعُ ميله ، فسمّي باسم ملازمه مجازًا ، لذا نرى أنّ تسمية المِعْطف يعدّ من مجاز المجاز . كذلك السّيف سمّي به مجازًا ؛ لأنّه يشبه الرّداء الذي يوضع على عِطف الفارس، فهو أيضا يُعدُّ من مجاز المجاز.

مادة (حرد) :-

"(و) ومن المجاز : حارَدَت (السَّنَةُ : قَلَّ ماؤُها) ومَطَرُهَا ، وقد استُعِير في الآنِيَة إِذَا نَفِدَ شَرَابُهَ، قال[1] :

ولنا باطِيَةٌ مَمْلوءَةٌ جَوْنَةٌ يَتْبَعُهَا بِرْزِينُهَا

فإذا ما حارَدَتْ أَو بَكَأَتْ فُتَّ عن حاجِبِ أُخْرَى طِينُهَا.

البِرْزِينُ : إِنَاءٌ يُتَّخَذُ مِن قِشْرِ طَلْعِ الفُحَّالِ ، يُشْرَب به"[2] .

الحاء والرّاء والدّال ثلاثة أصول وهي القصد، والغضب، والتنحّي ، قالوا: الحريدُ وهو المنتحي، والذي يدل أيضًا على المتحول عن قومه، والمحرّد من كلِّ شيء وهو المُعوجُّ[3] ، ومنه قالوا : حارَدَتِ الإبل : إذا قلّ لبنها ؛ ذلك أنّها عدلَتْ عما كانت عليه من الدّرِّ فأعوجتْ[4] ، ومنه استعير قولهم: حارَدَتِ السّنة؛ إذا قلَّ ماؤها مجازًا ، كما في النّص، وهو المجاز الأول ، والمجاز الثاني يتمثل بقولهم: حَرَدَت الآنية؛ إذا نفذ شرَابه، لذ نظنّهُ من مجاز المجاز ، وقد فات الزّبيدي الإشارة إليه، واحتجَّ بشاهد شعري يدل على استعمال العرب له بهذا المعنى.

---

(١) – ينظر : ديوان عدي بن زيد العبادي :٢٠٤ ، وفيه :

إنّما لِقْحتُنَ باطيةٌ جَوْنَهُ يتبعها برزينها

فإذا ما حارَدَت أو بكأت فُكَّ عن حاجب أخرى طينها .

(٢) – تاج العروس : ١٩/٨.

(٣) – ينظر : مقاييس اللغة : ٤٠/٢-٤١.

(٤) – ينظر : العين : ١٨١/٣، والصحاح : ٤٦٤/٢، ومقاييس اللغة : ٤١/٢، ولسان العرب : ١٤٥/٣.

مادة (سقط) :-

"ومن المَجَازِ : قَعَدَ في سِقْطِ الخِباءِ، وهو بالكَسْرِ: ناحِيَةُ الخِباءِ كما في الصّحاح[١]، ورَفْرَفُهُ، كما في الأساس[٢]، قالَ: اسْتُعيرَ من سِقْطِ الرَّمْلِ ، وللخِباء سِقْطانِ ... ومن المَجَازِ: السِّقْطُ : طَرَفُ السَّحابِ حَيْثُ يُرى كَأَنَّهُ ساقِطٌ عَلَى الأَرْضِ في ناحِيَة الأُفُقِ ...ومِنْهُ أُخِذَ سِقْطُ الخِباءِ"[٣] .

نجد في النّص أنّ مجاز المجاز واضح مع أنّ الزبيدي لم ينبه عليه ، فقد أشار إلى أنّ السِّقْط بمعنى طرف السّحاب من المجاز، مأخوذٌ من سِقْط الخِباء وهو المجاز أيضا، فكان ينبغي له أنْ يعدّ السّقط وهو طرف السّحاب من مجاز المجاز، وسِقط الخباء هو المجاز الأول، والعلاقة القائمة بين المجازين هي التشبيه.

مادة (ربع) :-

"وفي الأساس[٤] : ذَهَبَ رَيْعَانُ الشبابِ : مُقتَبَلُه، وأَفْضَلُه، استُعيرَ من رَيْعِ الطعامِ"[٥]. وجاء في موضعٍ آخر قوله : **"الرَّيْع من كلِّ شيءٍ : أوله وأَفْضَلُه ، مُستعارٌ من الرّيْع : المكان المُرتَفِع ، كما حقَّقَه المُصَنِّف في البصائرِ[٦] ، ومنه رَيْعُ الشبابِ"[٧] .**

الرّاء والياء والعين له أصلان لغويان يدل احدهما على العلو والاتفاع ، ومنه استعير الرّيْع من كلِّ شيء ما كان أوله وأفضله مجازا ، نحو ذلك قولهم : رَيْعُ الطّعام وهو الزيادة في الدّقيق والخبز[٨] ، ونقل الزّبيدي قول الزمخشري : رَيعان الشّباب ؛ أي : مقتبله ، وأفضله استُعير من ريع الطّعام وهو مجازٌ أيضا ، فعلى ما تقدم من قول الزمخشري، والمصنف، والزّبيدي نصل إلى القول بانّ ريعان الشّباب هو من مجاز المجاز، مستعار من ريع الطّعام وهو المجازٌ الأول مستعار من الرّيع بمعنى العالي المرتفع وهو المعنى الحقيقي للفظ . وجاء في البصائر: "والرِّيع – بالكسر:

---

(١) – ينظر : الصحاح : ١١٣٢/٣. ولم يفسر الجوهري سقط الخِباء بناحية الخباء كما ذكر.

(٢) – ينظر : أساس البلاغة : ٤٣٥/١.

(٣) – تاج العروس : ٣٥٨/١٩ .

(٤) – ينظر : أساس البلاغة : ٣٧٩/١.

(٥) – تاج العروس : ١٣٨/٢١.

(٦) – ينظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) (٨١٧هـ) : ٨٣٤/١ .

(٧) – تاج العروس :: ١٣٨/٢١.

(٨) – ينظر : مقاييس اللغة : ٣٨٨/٢ ، وتاج العروس : ١٣٦/٢١.

المكان العالى. قال تعالى: { أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ}سورة الشعراء/الآية ١٢٨ ، ومنه استعير الرَّيع للزِّيادة والارتفاع الحاصل"[١] .

مادة (ندى) :-

"النَّدَى: المَطَرُ و (البَلَلُ ، و) النَّدَى : (الكَلأُ). وقيلَ للنَّبْتِ: نَدًى؛ لأنَّه عن نَدَى المَطَرِ يَنْبتُ؛ ثم قيلَ للشَّحْم: نَدًى؛ لأنَّه عن نَدَى النَّبْت يكونُ، واحْتَجَّ بقولِ ابنِ أحْمر السابق. قُلْتُ: فالنَّدَى بمعْنَى الشَّحْمِ على هذا القولِ مِن المجازِ "[٢] .

أشار الزّبيدي بأن النّدى هو الكلأ، أو النبات دون الاشارة إلى أنّه من مجاز المجاز؛ لأنّ النّدى في الأصل هو المطر والبلل ، والكلأ سمّي باسمه ؛ لأنّه عن المطر يكون، وهو من باب تسمية الشّيء باسم سببه، وهو المجاز الأول ، وسمّي الشّحم ندى؛ لأنّه يتكون عن أكل النّدى أي : الكلأ ، وعلى هذا يمكن أنْ نعدّ النّدى بمعنى الشّحم من مجاز المجاز، والزّبيدي عدّه من المجاز.

الخاتمة:

تحديد مفهوم مصطلح مجاز المجاز عند أهل اللغة القائم على بيان التطور الدلالي المجازي في عدد من ألفاظ اللغة ، وكان عزالدين بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ) أول من عرّفه في كتابه الإيجاز في بعض أنواع المجاز .

يُقابل مصطلح (مجاز المجاز) مصطلح (مجاز المراتب) عند البطليوسي صاحب كتاب الاقتضاب.

يُعد الزمخشري أول من استعمل مصطلح مجاز المجاز في كتابه أساس البلاغة ، وذلك في ثلاثة عشر موضعًا .

استشهد الزّبيدي في كتابه تاج العروس لمجاز المجاز في تسعة وعشرين موضعًا، أخذ تسعةً منه من كتاب أساس البلاغة ، وانفرد بعشرين شاهدًا.

وقفنا في كتاب تاج العروس على شواهد تدل معاني ألفاظها على أنّها من مجاز المجاز، ويظهر ذلك من خلال الانتقالات الدلالية المجازية المتنوعة، وقد فات الزّبيدي الاشارة إلى أنّها من مجاز

(١) – بصائر ذوي التمييز من لطائف الكتاب العزيز : ٨٣٤/١.

(٢) – تاج العروس : ٥٧/٤٠.

المجاز، ولو استقرأنا تاج العروس لوقفنا عند كثير من الشواهد التي تعد من مجاز المجاز ، ولكن فات الزّبيدي التنبيه إليه.

كان للمجاز، ومجاز المجاز الدور الكبير في منح اللغة العربية ومتحدثيها مساحة واسعة في التعبير من خلال المشترك اللفظي ، والتعدد الدلالي للفظة الواحدة .

ثبت المصادر والمراجع:

• **أساس البلاغة** ، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩١م .

• **أسرار البلاغة** : عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(٤٧١هـ) ، تعليق : محمد شيخ رضا ، مكتبة القاهرة ، ط٦ ، ١٣٧٩هـ .

• **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

• **الإحكام في أصول الأحكام** ، علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ)، بيروت ، ط١،١٤٠٤م .

• **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز** ، أبو محمد عزالدين بن عبدالسلام السّلمي (٦٦٠هـ) ، تح : محمد مصطفى بن الحاج ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، الجمهورية العظمى –طرابلس ، ط١ ، ١٤٠١هـ–١٩٩٢م .

• **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، ابن سيد البطليوسي(٥٢١هـ)، تحقيق: أ. مصطفى السّقا، د. حامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة ، ١٩٨٣م.

• **البرهان في علوم القرآن** ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٧٦هـ– ١٩٥٧م .

• **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، القاهرة ،١٣٨٣هـ.

• **تاج العروس من جواهِر القاموس** : السيد محمد مُرتَضَى الحسيني الزَّبيدي(ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين العرب ، دار الهداية ، مطبعة حكومة الكويت .

• **تاجُ اللغة و صِحاح العربية** ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ط٤ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

• **تحرير التحبير في صناعة الشّعر والنثر وبيان إعجاز القرآن** ، ابن أبي الأصبع المصري (٦٥٤هـ) ، تح : د.حفني محمد شرف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٣م .

• **التفسير السببي للاسماء في تاج العروس من جواهر القاموس –دراسة وصفية دلالية** ، سمية محمطاهر عبدالله ، بإشراف : د. حازم ذنون اسماعيل ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،١٤٤٢هـ =٢١٢١م.

• **تهذيب اللغة** ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٧٢هـ – ٣٧٠هـ) ، حققه وقدم له : عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار ومجموعة من المحققين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،والدار القومية العربية للطباعة، القاهرة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

• **جمهرة الأمثال** ، أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، وعبدالحميد قطامش ، دار الفكر، ودار الجيل ، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

• **ديوان ذي الرُّمَّة غيلان بن عُقبة العدوي** (ت ١١٧هـ) ، قدّم له وشرحه : أحمد بن عيسى ، دا الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،١٤١٥هـ –١٩٩٥م .

• **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، حققه : محمد جبار المعيبد ، شركة دار الجمهورية للطباعة والنشر ، بغداد ،ط١ ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

• **ديوان القطامي** ، تحقيق : د. ابراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة – بيروت ، ط١، ١٩٦٠م .

• **ديوان النابغة الذبياني** ، شرح عباس عبدالساتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ،ط٢، ١٤١٦هـ–١٩٩٦ .

• **شرح أشعار الهذليين** ، صنعه أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) تحقيق :

عبد الستار أحمد فرّاج ، مطبعة المدني ، القاهرة ،١٣٨٤هـ– ١٩٦٥م .

• **فواتح الرّحموت بشرح مسلم الثّبوت** ، للعلامة عبدالعلي محمد بن نظام الدين محمد السّهالوي (ت ١٢٢٥هـ) ، ضبطه : عبدالله محمود محمد عمر ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

• **كتاب العين** ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، بغداد ، د . ت.

• **كتاب الأمثال** ، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) ،تحقيق : د. عبدالحميد قطاش ، دار المأمون للتراث ، طذ ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .

• **لسان العرب** ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر ، بيروت ، د. ت .

• **مجمع الأمثال** ، أبو الفضل أحمد بن محمد البطليوسي الميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت.

• **المحكم والمحيط الأعظم** ، علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م .

• **المحيط في اللغة** ، الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م .

• **المعجم الأوسط للطبراني**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض ، وعبدالمحسن بن ابراهيم الحسيني، دار الحرمين ، القاهرة ،١٤١٥هـ

• **مفردات ألفاظ القرآن** ، الرّاغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت ،ط٤، ١٤٢٥هـ .

• **مقاييس اللغة** ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتّاب العرب ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

• **النهاية في غريب الحديث والأثر**،أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق: محمود محمد الطناجي، وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م.